السلطات الاسرائيلية اسم عملية باب المغاربة، في ١٥/١٠/١٩٨٦، لم تتحدث الأوساط الاسرائيلية عن تطورات، كمية أو نوعية، جديدة في مجال العمل المسلح الفلسطيني في المناطق المحتلة. غير أنها عادت الى مثل هذا الحديث، مصحوباً بالتهديد بتشديد القبضة، وباستحضار «دروس الماضي» التي كان لوزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، اليد الطولى فيها، في أعقاب وقوع عمليتين فدائيتين يجمعهما الكثير من السمات المشتركة، أهمها اطلاق النار، بصورة مباشرة، على هدف اسرائيلي تمَّ تحديده مسبقاً.

فبعد ظهر الثاني من آب (اغسطس) الماضي، أطلق مجهولون النار على سيارة عسكرية اسرائيلية، كان يقودها قائد الشرطة العسكرية الاسرائيلية المحلية الضابط رون طل، بالقرب من مدينة غزة، فقتل على الفور. فقد كمن المهاجمون عند تقاطع شوارع مزدحم بالمارة، وتقدموا باتجاه سيارة طل لحظة مروره وأطلقوا عليه النار من مسافة قصيرة وعبر شباك سيارته مباشرة. تمت العملية بسرعة وفي وضح النهار، وتمكن الفاعلون من الانسحاب من دون ترك أي أثر.

وعلى الفور، ضربت القوات الاسرائيلية طوقاً حول مدينة غزة، التي بدت مدينة أشباح، حيث منعت حركة المرور منها واليها، ومنع ٤٥ ألف عامل عربي من الانتقال الى اسرائيل، حيث يعملون. وكانت هذه العملية جزءاً من الاجراءات المباشرة التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي للقبض على المهاجمين. الى ذلك، اقيمت ثلاث نقاط تفتيش عند مداخل المدينة، ولم يسمح بالمرور عبرها الا للسيارات التي تحمل أرقاماً اسرائيلية؛ ومن بين الذين عبروها، في اليوم التالي لوقوع العملية، عضو الكنيست الاسرائيلي، مئير كهانا، الذي قاد تظاهرة قصيرة في المكان الذي قتل فيه الضابط طل، اضطر بعدها الى مغادرة المنطقة بعد ان تلقى أمراً من الشرطة الاسرائيلية (**جيروزاليم بوست**، ٣ و ٤/٨/١٩٨٧).

وعلى الرغم من الاجراءات «الشاذة» التي اتخذتها سلطات الاحتلال، وحملة التفتيش والتحقيقات الواسعة التي أجرتها، لم تتوصل الى أية نتائج ايجابية، أو حتى الى معلومات تفيد التحقيق، أو تلقى ضوءاً على الحادث. فقد واجه سلطات الاحتلال صمت رهيب وتكتم شديد أوقعاها في حيرة كبيرة. «فقد كان الرجال يهزون أكتافهم [لدى سؤالهم حول الحادث] وهم مشغولون في دكاكينهم ومحلاتهم، [فهم] لم يتمكنوا من رؤية شيء» (**المصدر نفسه**). ورفض المقيمون في شارع العودة، وكذلك الباعة، اعطاء أية معلومات. وكانت الكلمة الوحيدة التي يمكن سماعها منهم هي: «لا أشرار هنا» (جويل غرينبرغ، «تعليق على مقتل الضابط رون طل»، **المصدر نفسه**، ٧/٨/١٩٨٧). وفي مواجهة ذلك، تتالت التهديدات الاسرائيلية؛ فقال قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي، اسحق مردخاي، ان اولئك الذين شاهدوا، وصمتوا، «سوف يدفعون ثمناً» (**المصدر نفسه**، ٣/٨/١٩٨٧). أما وزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، فقد ذكَّر بالحملة التي قادها بنفسه في أوائل السبعينات، لتصفية قواعد ومراكز المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة؛ وقال، خلال جولة قام بها في بلدة نيتفوت (٧/٨/١٩٨٧): «لقد وجد جيش الدفاع الاسرائيلي حلولاً [لمسائل] أمنية أكثر خطورة من هذه. ان جوابنا لن يكون الانسحاب من غزة، ولا التفاوض في مؤتمر دولي للسلام» (**المصدر نفسه**، ٨/٨/١٩٨٧). ونفى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان تكون الاجراءات الأمنية، التي تم اتخاذها، عقاباً جماعياً للسكان. وقال انها تمت «ليكون باستطاعتنا القاء القبض على القتلة، ولنوضح للسكان وقياداتهم اننا لن نتسامح مع النشاط الارهابي» (**المصدر نفسه**، ٤/٨/١٩٨٧).

أما العملية الثانية، فقد وقعت بتاريخ ٧/٨/١٩٨٧، في مخيم جباليا للاجئين، شمال مدينة غزة. فقد هوجمت سيارة اسرائيلية من قبل مجهولين فتحوا عليها النار، عند مرورها في المخيم على الطريق العام المؤدي الى غزة، فجرح اسرائيليان، ذكرت الصحف العربية، في القدس، ان أحدهما ينتمي الى جهاز المخابرات الاسرائيلية. وعلى الفور، أغلقت البلدة، وسُدَّت مداخلها بالبراميل، واقيمت حواجز التفتيش، وانتشر الجنود في المخيم لتفتيشه بعد ان اخرجوا منه سكانه؛ كذلك منعت حركة التنقل، من والى